

السياسة الفرنسية للأمن المتوسطي بعد الحرب الباردة

د.علي مدوني. أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية. جامعة بسكرة

alimadouni@yahoo.fr

ملخص:

شهدت فرنسا تغييرا في سياستها الخارجية خاصة تجاه دول حوض المتوسط، وهذا راجع لعدة أسباب ودوافع، إذ وضعت سياسات منها ما هو ذو طابع سياسي وأخرى ذات طابع اقتصادي وتمثلت هذه السياسات في وحدتي الأوروفور والأورومافور، مبادرة 5+5، وكذا مشروع الشراكة الأوروبية، الإتحاد من أجل المتوسط وأخيرا سياسة الجوار الأوربي. وكان الهدف من كل هذه السياسات هو المحافظة على الأمن القومي الفرنسي خاصة، والأمن الأوربي عامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الأمن، حوض المتوسط، 5+5، الأمن الأوربي.

Abstract:

French has fallen back to adjust its foreign policy especially towards the Mediterranean countries, because of a bunch of reasons. It arranged a set of policies of a political and economic nature which strongly stand for the two Units of Eurofor and Euromafor; The 5+5 Initiative; in addition to the European Partnership Project, then the Union for the Mediterranean, and at last the European Neighborhood Policy. In the main; French new foreign policies is attempting to maintain the French national security and extensively the whole European security.

Keywords: Security, European Security, 5+5, Mediterranean Region, foreign Political .

مقدمة:

إن منطقة المتوسط على نقيض المحيطات المفتوحة، الأطلسي، الهادي، الهندي، فهو بحر داخلي ينغلق تقريبا بأقفال جبل طارق ومضائق الدردنيل وقناة السويس، وهو يشكل فوق ذلك الحدود الحديثة بين الشمال المتطور ذو قوة اقتصادية، مالية وعسكرية كبيرة، ويشكل أكبر تجربة تكاملية واندماجية ناجحة في العالم، ألا وهي الاتحاد الأوروبي، وبين جنوب متخلف وقليل التطور.

ولا شك أن امتلاك هذه المنطقة لأهم الثروات والموارد الطبيعية، وخاصة بعد اكتشاف النفط والغاز فيها والاستثمار الكثيف فيهما، قد أعطيا بعدا استراتيجيا ومركزيا لهذه المنطقة، حيث ظلت عبر التاريخ مسرحا للصراع وتنافس القوى الكبرى، وكانت فرنسا من بين أهم هذه القوى التي لها تاريخ طويل في منطقة المتوسط، كونها أولا دولة متوسطة، وثانيا تعتبر الضفة الجنوبية للمتوسط منطقة نفوذ تاريخي تابعة لها، واليوم يبقى النقاش دائرا حول مكانة فرنسا في هذه المنطقة بصفة خاصة وفي النظام الدولي بصفة عامة وذلك منذ نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحديات على العالم بأسره، ويعتبر البعد الأمني من أكبر هذه التحديات، وهو أهم أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المتوسط، خاصة مع تنامي التهديدات الأمنية الآتية من دول الضفة الجنوبية للمتوسط ومنها: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات وتبييض الأموال، ضف إلى ذلك مشاكل البيئة والأمراض المعدية، زيادة على المنافسة الأمريكية، وحتى الصينية في منطقة المتوسط، والشعور الفرنسي بتراجع دورها في هذه المنطقة التي طالما اعتبرتها فضاءا خاصا بها.

إشكالية الدراسة: ما هي مرتكزات السياسة الأمنية الفرنسية في المتوسط لفترة ما بعد الحرب

الباردة؟

فرضية الدراسة: أما فرضية هذا الموضوع فهي كالتالي: إن تصاعد الخطاب الأمني في الفضاء المتوسطي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفع بفرنسا إلى تفعيل سياستها ودورها في المنطقة.

من خلال ما سبق نحاول في هذه الدراسة التعرف على السياسة الفرنسية للأمن المتوسطي بعد الحرب الباردة بالتطرق إلى المحاور التالية:

أولا- مرتكزات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المتوسط

ثانيا- التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المتوسط

ثالثا - المنظور الفرنسي للأمن في المتوسط

رابعا - تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على السياسة الخارجية الفرنسية في المتوسط

خامسا- السياسات الأمنية الفرنسية تجاه المنطقة المتوسطية

لا يمكن الحديث عن السياسة العامة الفرنسية للأمن في المتوسط بعيدا عن مبادئ، ركائز، وأهداف سياستها الخارجية، والمبنية على الخلفية التاريخية والفكرية، والتي تتمثل في تأثير معاهدة وستفاليا 1648، التي أسست الدولة القومية والتي وضعت حدا لحرب الثلاثين عاما ووطدت النظام في الشؤون الدينية والسياسية في أوروبا، وفي تشكيل الحدود الترابية بين الدول الأوروبية، ومنح لفرنسا دورا هاما على الساحة

الأوروبية، ولا يمكننا الحديث عن المسار الفرنسي في النظام العالمي وأهدافه دونما العودة إلى إنجازات الثورة الفرنسية عام 1789 والتي تعتبر فترة تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي لفرنسا ولأوروبا بوجه عام، وهذا يعود إلى ما حملته من مبادئ: (الحرية، المساواة، حقوق الإنسان والإخاء)، وكان نابليون بونابرت مدافعا بقوة عن هذه الشعارات، وربطها بطموحاته الشخصية وبأسطورهته القيادية العسكرية، إذ كان يطمح إلى حكم العالم عبر حكم أوروبا، وهذا ما أدى إلى إرهاب جيشه وقوته وكانت معركة "واترلو" 1815 نهاية لأسطورهته وطموحاته التوسعية.

ولقد كان الأساس الذي تنطلق منه أهداف السياسة الخارجية الفرنسية ينبثق من فكرة بناء ودوام مجد فرنسا، حيث رأت عبر الأجيال الطويلة أن مجدها يمكن تحقيقه عن طريق: (بيرم، ف، 2010، 2009، ص.18)

- بناء مركز قوي وممتاز لها بين قوى أوروبا.

- بناء إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف.

- احتلال مركز مرموق عالميا.

ومع بداية القرن العشرين ضاعت مكانة فرنسا كدولة كبرى بسبب النتائج الكارثية للحربين العالميتين، وخلال الحرب الباردة عرفت فرنسا قيام الجمهورية الخامسة على يد الجنرال ديغول في عام 1958 والذي وضع الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية التي تتمحور في النقاط التالية: (بيرم، ف، 2010، 2009، ص.18)

- الاستقلال الوطني.

- رفض المظلة الأمريكية.

- الحوار مع الشرق.

- تصفية الاستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الاستعماري.

فالمواقف الفرنسية كانت أكثر تميزا وأقل حسما، ففرنسا بلد أطلسي و متوسطي، وهي وريثة لإمبراطورية استعمارية وأحد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وهي لم تكف عن اعتبار نفسها قوة كبيرة رغم أن واقعها الاقتصادي والمالي لا يؤمن لها فعليا هذه الوضعية، وصاغ ديغول مشروعا طموحا والمتمثل في مثلث الأبعاد، قوامه عصريته الاقتصاد الفرنسي، وقيادة نهج استبدال الأشكال القديمة المتخلفة للاستعمار باستعمار جديد مرن، وأخيرا تغطية نقاط الضعف الملازمة لأي بلد متوسطي مثل فرنسا بالاندماج الأوروبي. (أمين، س، وآخرون، 1992، ص.80-81)

أولا- مرتكزات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المتوسط:

ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز التي تعتبر بمثابة المحركات الرئيسية لأهدافها في إطار علاقتها مع محيطها الخارجي وتتمثل هذه الركائز في: (بيرم، ف، مرجع سابق، ص.35-37)

1- العالمية: بمعنى تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية كبرى، وهذا ما سعت إليه ولا ترضى بمجرد حضور ثانوي ومحدود لها بل تصر على أن تعامل كقوة عالمية.

2- العظمة: مستمدة من عهد لويس 14، وهي مستمدة أيضا من الطموحات والإنجازات في عهد نابليون ومن الثورة الفرنسية، والفرنسيون يشيدون دائما بعظمة فرنسا وإنجازاتها الفنية والعلمية.

3- الاستقلالية: والاستقلالية في السياسة الخارجية تعني شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها، وفي اتخاذ قراراتها. فبالنسبة لفرنسا تشكل الاستقلالية أحد أهم ركائز وثوابت سياستها الخارجية.

4- النشاط: ويعنى سعي فرنسا الدائم للتواجد على الساحة الدولية وذلك لإسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية، وكذلك المشاركة في النقاشات التي تخص القضايا الكبرى، وقد أضى النشاط الفرنسي واحدا من أهم مكونات السياسة الخارجية الفرنسية وهذا ما نجده من خلال أدوارها في كل أنحاء العالم سواء في أوروبا أو في العالم الثالث.

5- الرتبة في عالم متعدد الأقطاب: مفادها أنه يجب على فرنسا أن تحافظ على مكانة بارزة بين الدول سواء في أوروبا أو في العالم ككل، ونظرا لعدم إتاحة الفرصة لها لتكون قوة عظمى قادرة على إدارة العالم لوحدها، فإنها ركزت على فكرة ضمان رتبة مميزة في عالم متعدد الأقطاب.

ولقد وضع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عدة مبادئ والتي يجب أن تقوم عليها هذه التعددية، وهي: (Daniel colard,2010,site net)

1- مبدأ المسؤولية الجماعية في العمل وضمن القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية.

2- مبدأ العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة، لكي تعود بالفائدة على الكل، أو تقاسم الأعباء بين الكل.

3- مبدأ التنوع للحفاظ على التعددية الثقافية في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.

4- مبدأ الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان.

وتتأثر السياسة الخارجية الفرنسية بمجموعة من المحددات منها الاقتصادية، الجغرافية، الحضارية، ويعتبر المحدد العسكري الأمني من أهم المحددات، ولقد لعبت القوة العسكرية الفرنسية دورا كبيرا في توجيه سياستها الخارجية، وذلك منذ القديم وهذا ما اتضح بشكل جلي في عهد نابليون بونابرت والحروب التي خاضها.

ثانيا- التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المتوسط:

وفي فترة الحرب الباردة، تجسدت هذه القوة مع امتلاك فرنسا للأسلحة النووية، ومن أهم القرارات التي اتخذتها فرنسا خلال هذه الفترة هو انسحابها من حلف الأطلسي في عام 1966، ورفضها للمظلة الأمريكية. ومع نهاية الحرب الباردة ونهاية الثنائية القطبية وبروز نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، طرأت تغيرات كثيرة على النظام الدولي والتي نذكر منها:

1- ظهور نظام جديد وهو ما عرف بـ "النظام الدولي الجديد" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتصار الرأسمالية وظهور أطروحات فكرية ساهمت في تحديد مسار المرحلة القادمة التي سيعرفها العالم لاحقا، وهي أطروحة فوكوياما في "نهاية التاريخ" وأطروحة صامويل هنتغتون "صدام الحضارات".

- 2- تراجع العامل العسكري الذي ساد بقوة في فترة الحرب الباردة، وبروز عوامل أخرى كالعامل الاقتصادي والتكنولوجي.
- 3- انهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا في 1989.
- 4- ظهور التكتلات الاقتصادية التنافسية التجارية، وأهم هذه التكتلات نذكر على سبيل المثال: منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا "نافتا"، والاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لجنوب شرق آسيا "آسيان".
- 5- تنامي ظاهرة العولمة والاندماج الدولي والاعتماد المتبادل.
- 6- أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كرست فكرة محاربة الإرهاب خاصة بعد توسع نشاط الجماعات الإرهابية وتشكيلها لخطر والتي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الدول، وخاصة مع احتمال امتلاكها لأسلحة نووية.
- 7- تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط تهديدات أمنية مختلفة وخطيرة كالإرهاب، والجريمة المنظمة، المخدرات والهجرة غير الشرعية. ولقد شكلت كل هذه التحولات تحديا كبيرا لفرنسا وعلى كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

ثالثا - المنظور الفرنسي للأمن في المتوسط:

استجابة لكل هذه التحديات التي خلفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة من اشتداد المنافسة الاقتصادية وبروز العولمة، وضعت فرنسا عددا من المخططات لتوجهات سياستها الخارجية والأمنية العامة في محيطها المتوسطي، ومن بين هذه المخططات نذكر:

1- بعد شعور فرنسا بأن ثقافتها وهويتها مهددة من العالم الخارجي بسبب التداخل الكبير بين الثقافات العالمية خاصة الثقافة الأمريكية، سعت لتأكيد دورها القيادي، وفي إطار البعد الثقافي تحاول فرنسا من خلال الفرانكفونية أن تخرج من لغة الاستعمار العسكري المباشر، إلى علاقات طبيعية بما يحفظ لها قيادة هذا التجمع الاقتصادي، والسياسي، الثقافي والجغرافي، وذلك لمواجهة تيار العولمة الجارف. ويصف عدد من المحللين السياسيين الفرانكفونية بأنها بمثابة "عولمة ثانية" تسعى لتجميع عدد من الدول لخدمة أغراضها ومصالحها الذاتية." (الزبيدي، و. 2010، ص. 115)

وفي هذا الإطار أجاب المفكر الفرنسي "جاك أتالي" عن سؤال حول الدور الذي ستقوم به كل من اللغة والثقافة الفرنسية في عصر الصراعات اللغوية مع اللغة الإنجليزية قائلا: "حقا إن بعض الألفاظ تسربت إلى لغتنا، ولكننا لم نخسر الحرب بعد، ولكي يكتب البقاء للغة الفرنسية، لا بد أن نفكر في مواجهة الجيوبوليتيكية، التي بدأت بين الحضارات، فنحن نشهد الآن حرب المعلومات التي تلت حروب الطاقة، وحيث أن اللغة هي أداة المعلومات، فهي إذن تعتبر العنصر الأساسي في الحروب المقبلة، لذلك لا بد أن نتمسك بالتعامل باللغة الفرنسية في إبرام الصفقات وتبادل المعلومات العلمية." (الزبيدي، و. 2010، ص. 95)

2- لقد أخذت فرنسا قرارات بإعادة ربط وتدعيم علاقاتها مع عدوه التاريخي ألمانيا، والدخول في خطوة كبيرة وهي الاندماج تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، والسعي للخروج بسياسة خارجية وأمنية مشتركة، وفرنسا تنظر للإتحاد الأوروبي كوسيلة لتحقيق أهداف سياستها، والعمل على توجيهه إلى المسائل التي تهم الطرف الفرنسي

وهذا خاصة فيما يتعلق بمسائل المنطقة المتوسطية، والتي تسعى فرنسا جاهدة للحفاظ عليها كونها منطقة نفوذ تقليدية.

3- عملت فرنسا على ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي بما يتوافق والمصلحة الفرنسية. فقد أعلنت فرنسا في عام 1995 عن استرجاع عضويتها في الحلف الأطلسي، ومع وصول الرئيس نيكولا ساركوزي للحكم في 2007، وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية في الكلية العسكرية بعنوان "فرنسا، الدفاع الأوروبي والحلف الأطلسي في القرن 21" أعلن عن العودة إلى القيادة العامة للحلف في 11 مارس 2009، حيث صرح قائلاً: "هذا القرار من مصلحة فرنسا ومصلحة أوروبا"، وقال: "لأن الغائبين دائماً على خطأ، ولأن فرنسا يجب أن تقود وليس أن تخضع، ولأنه علينا أن نكون حيث تتخذ القرارات والمعايير بدلاً من الانتظار في الخارج لتبلغ لنا هذه القرارات." (البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى حلف الناتو، 2012، موقع نت)

4- لقد ركزت فرنسا في سياستها الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة على فكرة القوة الناعمة بدل القوة الصلبة، بالتركيز على قضايا مثل: حقوق الإنسان، القانون الدولي، البيئة، والتكيف مع ماضيها الإمبريالي، وذلك عن طريق خلق إستراتيجيات جديدة تقوم على التعاون في مختلف المجالات مع مستعمراتها القديمة، والتي مازالت تشكل لها مصدر هام للحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية، كما أنها تضمن لفرنسا هيبتها ومكانتها الدولية كمناطق نفوذ تحت سيطرتها.

رابعا - تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على السياسة الخارجية الفرنسية في المتوسط:

ولمعطيات جيواستراتيجية وتاريخية، تنظر فرنسا لمنطقة المتوسط من منظور أمني، فهو مجال واسع ومجاور لها، وهذا يفسر حرص فرنسا على تفادي أي تهديد محتمل من الجنوب، وهذا خاصة مع تنامي التهديدات الجديدة التي تعرفها البيئة المتوسطية كالهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، تبيض الأموال، الجريمة المنظمة والإرهاب، وعند تناول مختلف هذه التهديدات لا يمكن تجاهل المنافسة الأمريكية في منطقة المتوسط، عن طريق وضع مشاريع كبيرة في مختلف المجالات كالحوار الأطلسي- المتوسطي الذي يشمل كل الدول المتوسطية والذي يهدف إلى جعلهم شركاء للحلف، وأضف إلى ذلك مبادرة "إزنستات" 1998 مع الدول المغربية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير وهو أكبر المشاريع الذي يشمل الفضاء المتوسطي والعربي والإسلامي، وكذلك حضور قوى أخرى كالصين، وهذه المنافسة الكبيرة من طرف هذه القوى تعتبر في الحقيقة أكبر تهديد للأمن القومي الفرنسي. كما عملت فرنسا لمواجهة هذه التهديدات واحتوائها والتقليل من أخطارها على تطوير علاقات تعاون على المستوى الإقليمي والدولي، حيث يقوم المكتب المركزي الفرنسي بمراقبة الحدود، بإدارة العلاقات مع المنظمات الدولية المتخصصة "كالإنتربول" وهي المنظمة الدولية للشرطة التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 1956، و"اليوروبول"، وهي وكالة الشرطة الأوروبية والتي أنشئت عام 1999 لتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات وغسيل الأموال. (عبد الله، ض، وآخرون، 2012، موقع نت)

- أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه المنطقة المتوسطية:

بعد ظهور معطيات أمنية جديدة بعد الحرب الباردة، كان على الدول الأوروبية المتوسطية ومن ضمنها فرنسا أن تأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، حيث يرى "شارل زورغيب" أن المنطقة المتوسطية تواجه مجموعة من التحديات الأمنية، ومنها خصوصا:

1- خطر التطرف الديني: فالمفهوم الأوروبي لمشكلة التطرف الديني لا يتوقف عند اعتبارها أعمال عنف وإرهاب فحسب، بل يتعداها إلى اعتبارها متعلقة بأخطار داخلية تؤثر على النسيج الاجتماعي واستقرار الدول الأوروبية.

2- خطر السباق نحو التسلح: هو مرتبط بشكل مباشر بالأمن والسلام في المتوسط، فالمنطقة تمثل أكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم، كما يمثل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مبررا لسباق نووي في المنطقة، خاصة بعد ما أشيع حول النوايا الجزائرية والليبية بالسعي نحو امتلاك سلاح نووي.

3- خطر الضغط الديموغرافي: وهو خطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد، كالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل الهجرة غير المراقبة وارتباطها بقنوات تجارة الأسلحة والمخدرات، (بخوش، م، 2006، ص. 123)

خامسا- السياسات الفرنسية تجاه المنطقة المتوسطية:

لقد أدركت فرنسا منذ وقت بعيد أهمية تشكيل سياسة أمنية لها بالمنطقة المتوسطية، لتستطيع من خلالها الحفاظ على أمنها القومي. ولهذا، حاولت في ظل الاتحاد الأوروبي تبني مقاربة أمنية شاملة تجاه المنطقة المتوسطية، في تصور جديد للأمن الإقليمي يقوم على مقاربتين الأمن التعاوني، والأمن الشامل. (حماد، ب، 1997، ص. 172-173)

وما يميز السياسة الفرنسية المتوسطية، هي ميزة "الأوربية" (Européanisation)، فقد كانت السمة المميزة للسياسة الفرنسية المتوسطية منذ نهاية حرب الخليج الثانية هي نجاحها في إضفاء بعد أوروبي هام على توجهاتها بفضل آلية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "PESC"، التي أدخلتها اتفاقية ماستريخت سنة 1992، فاستطاعت فرنسا إقناع دول الإتحاد الأوروبي بتبني العديد من مواقفها ومشاركتها رؤاها لطبيعة الأزمات بالمنطقة. كما أن البعد الأوروبي في السياسة الفرنسية المتوسطية، لم يكن سياسيا فقط، بل عملت فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي على صياغة عدة اتفاقيات للشراكة ذات طابع اقتصادي. (الحاج، ع، 2005، ص. 152)

1- تشكيل "الأوروفور" و "الأورومافور":

في سياق التهديدات الجديدة التي عرفتها المنطقة الأورو-متوسطية، أنشأت دول أوروبا الجنوبية ومن ضمنها فرنسا في إطار التوجه الأورو-أطلسي سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط، فعلى هامش اجتماع إتحاد أوروبا الغربية الوزاري في لشبونة في 1995، وقعت كل من اسبانيا، فرنسا، إيطاليا والبرتغال، الوثائق المؤسسة لكل من "الأوروفور" و "الأورومافور"، وذلك لحماية أراضي دول إتحاد أوروبا الغربية. ولقد أنشئت الودعتان للمساهمة في تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة، قابلة للانتشار في غضون أيام، حيث تبقى مشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في عملياتها العسكرية مفتوحة، وذلك للدفاع عن الأراضي الأوروبية. وقوات الأوروفور عبارة عن قوات برمائية للانتشار السريع أنشئت في عام 1995، أما قوات الأورومافور فهي

قوات بحرية- جوية أنشئت هي الأخرى في نفس السنة 1995، ويوجد مقر قيادتها في قاعدة فلورنسا الإيطالية. (بيرم.ف، مرجع سابق، ص.155)

2- حوار 5+5:

لقد ظهرت هذه المبادرة في سنة 1983 عندما أعلن الرئيس في ذلك الوقت الفرنسي فرنسوا ميتران من مراكش المغربية عن فكرة عقد مؤتمر لحوض غرب المتوسط، ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية، ولقد تبعت هذه المبادرة بمجموعة من الملتقيات والاجتماعات التي أفضت في النهاية إلى اجتماع روما الذي كان عام 1990 الذي جمع وزراء خارجية دول غرب المتوسط 4+5 وتشمل كل من: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وليبيا، وبعدها عقد لقاء ثاني في أكتوبر 1991 وشهد انضمام مالطا لتصبح الآلية 5+5، والذي سرعان ما تعطل العمل بها بفعل حرب الخليج الثانية، والحصار على ليبيا، ولكن فرنسا أعادت تفعيل هذا المشروع، وخاصة في مجال الأمن عندما أطلقت مبادرة 5+5 دفاع في سنة 2004، ويرتكز هذا التعاون المتعدد الأطراف على القضايا الأمنية في غرب المتوسط، كما تركز أنشطة 5+5 دفاع على المجالات ذات الأولوية، مثل السلامة البحرية، وأمن الطيران وحماية الموانئ. (ولعلوف، 1997، ص.150) وتتعلق سلسلة إجراءات التعاون العملي لهذه المبادرة بانتمائها للأمن الناعم. ما عدا اثنتين فقط تتعلقان بالأمن الصلب وهي المساهمة في القوات المسلحة للمراقبة البحرية، والأمن الجوي.

إن مسألة إنشاء الثقة قد أهملت في صياغة مبادرة الـ"5+5 دفاع"، بينما تستحق هذه المسألة الاهتمام من الطرف الأوروبي لمواجهة التهديدات من الضفة الأفريقية للمتوسط. خاصة منها الهجرة السرية وغيرها. (Benantar.A, 2010, pp.191-192)

وقد اعترضت مبادرة 5+5 العديد من العراقيل، فالإتحاد الأوروبي فاعل مؤسسي له هيكلية واضحة وقوة اقتصادية مهمة، أما الدول الجنوبية للمتوسط فلا تشكل مجموعة متجانسة من حيث الأنظمة والرؤى والاقتصاد والهيكل المؤسساتية، إضافة إلى عدم وجود تنظيم في هذه الضفة رغم وجود اتحاد المغرب العربي، لكنه ضعيف الفعالية مع عدم وجود رغبة حقيقية في التعاون والتكامل في هذا الإطار من الجانب السياسي.

إن هذا الاختلال في التوازن وعدم التكافؤ في الجانب المغربي قد أدى إلى تعقيد الحوار وتعطيل التنسيق الفعال في إطار مبادرة 5+5. (Dorothee Schmid, 2002, p.16)

3- الشراكة الأورومتوسطية:

أطلق مشروع الشراكة الأورومتوسطية في مدينة برشلونة الإسبانية في 27 نوفمبر 1995، بمشاركة 27 دولة منها 15 دولة من الإتحاد الأوروبي، و 12 دولة من حوض البحر المتوسط.

لقد أشار البعض إلى أن هناك اعتبارات دفعت بأوروبا إلى محاولة إعادة النظر في مضمون سياستها المتوسطية، ومن بين هذه الاعتبارات نذكر منها: (ولعلوف، مرجع سابق، ص.150)

- التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية والشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى والثانية.

- التحولات الداخلية في أوروبا الشرقية، والدور الذي لعبه الإتحاد الأوروبي باعتباره كيانا سياسيا، وتوسعه وانفتاحه على الفضاء والاقتصاد الأوروبي الكبير.

ولقد جاء مسار برشلونة من أجل خلق منطقة ازدهار مشتركة تركز دعائمها على ما يلي: (يوسف، أ، 2008، ص 31-40)

- إنشاء تدريجي لمنطقة التجارة الحرة إلى غاية عام 2010.

- تشجيع منطقة اقتصادية متكاملة ونمو مستديم يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية.

- الالتزام بتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون.

- إنشاء منطقة أمن واستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

و من الأهداف الحقيقية والرئيسية لهذا المشروع نذكر منها: (انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، 2012، موقع نت)

- تأمين الدول الأوروبية ضد الأخطار العسكرية، والتهديدات البيئية المحتملة

- تأمين مصادر الطاقة وتوفير المواد الأولية اللازمة للصناعات الأوروبية الحيوية.

- توفير أسواق مفتوحة للمنتجات الأوروبية من خلال رفع كل الحواجز الجمركية، والحد من وسائل حماية الصناعات الوطنية في دول البحر الأبيض المتوسط.

- تأمين مصادر اليد العاملة المؤهلة لأوروبا من دون أي مساهمة منها في تكوينها، أو تدريبها (تشجيع هجرة الأدمغة).

- حماية الدول الأوروبية من الهجرة غير الشرعية التي تخلق مشاكل اقتصادية وصحية واجتماعية.

- حماية الدول الأوروبية من الإرهاب كونه قادما من جنوب المتوسط.

- حماية الدول الأوروبية من الجرائم العابرة لحدود الدولة وخاصة المخدرات.

- توفير مناخ موافق بين دول مشروع الشراكة يكون من شأنه دعم مسار التطبيع بين الدول العربية ودولة إسرائيل، وهو ما جاء في المحاور أو السلالات الثلاثة للشراكة الأورو-متوسطية والمتمثلة في: السلة السياسية والأمنية، السلة الاقتصادية والمالية، السلة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

4- الإتحاد من أجل المتوسط:

طرح هذا المشروع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي أثناء حملته الإنتخابية في 2007 تحت اسم " الإتحاد المتوسطي"، والذي تبناه الإتحاد الأوروبي فيما بعد ليصبح تحت اسم "الإتحاد من أجل المتوسط". وقد أطلقت فكرة الإتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007، و انعقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد من أجل المتوسط في باريس يومي 13 و14 جوان 2008، وقد قوبلت المبادرة الفرنسية بالرفض في البداية من بعض الدول الأوروبية وتردد الإتحاد الأوروبي، خاصة من طرف الدول غير المطلة على المتوسط والتي استثنيت من عضوية الإتحاد من أجل المتوسط (كألمانيا وبريطانيا... إلخ)،

مما جعلها تخشى من خطر التقسيم للاتحاد الأوروبي. وقد وافق المجلس الأوروبي في 14 مارس 2008 على قيام الاتحاد من أجل المتوسط شريطة ارتباطه بعملية برشلونة.

على الجانب الجنوبي من المتوسط تباينت مواقف دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ولكن أغلبها تحفظت على هذا المشروع. يهدف اجتماع قادة 43 دولة من أوروبا وجنوب البحر المتوسط في باريس إلى تنشيط الشراكة المتوسطية بمبادرة أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ويعنى الاتحاد المتوسطي المقترح بإعادة الحيوية للشراكة المتوسطية التي عرفت باسم عملية برشلونة، وفيما يلي بعض المعلومات عن القمة ومشروع الاتحاد المتوسط. (ماذا يعنى الاتحاد المتوسطي، 2012، موقع نت) ومباشرة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، دعا الرئيس نيكولا ساركوزي لإنشاء "الاتحاد المتوسطي" والذي تحول بعد مشاورات مع ألمانيا إلى مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، وبالرغم من أن هذا المشروع ليس بديلا لمسار برشلونة كما لا يمكن اعتباره تكتلا متوسطيا ضد أوروبا أو إفريقيا، إلا أن الرئيس الفرنسي اقترح إقامة اللقاءات الدورية بين رؤساء الدول والحكومات للبلدان المتوسطية باسم "المجموعة المتوسطية G-Med" كما هو جاري العمل به في قمم البلدان الصناعية الكبرى الثمانية، مع إحداث مجلس متوسطي على غرار المجلس الأوروبي في الاتحاد الأوروبي.

يقوم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على تبني مقارنة شاملة لمفهوم الأمن حيث يركز على التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط، كما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا، والمعرفة، والخبرات والدواء بين البلدان، وهي أقطاب تنافسية مغربية للتعاون المشترك، بحيث تدفع نحو إنشاء مخابر وجامعات مشتركة "يجب أن يكون الاتحاد المتوسطي براغماتيا، وأن تتحدد بنيته حسب المشاريع، إذا كانت أوروبا قد شرعت العمل بالفحم الحجري والحديد، فالإتحاد المتوسطي يمكنه أن يبدأ بالتنمية المستدامة والطاقة والنقل والماء". (صايح، م. 2008، ص. 8)

والأهداف الرئيسية لهذا الاتحاد يمكن أن نوجزها في: (انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق)

- دعم التنمية الشاملة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال تعزيز علاقات تعاون في جميع المجالات.

- المشاركة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات الأوروبية، بما يحقق تضيق الفجوة بين دول الضفة الشمالية للمتوسط ودول الضفة الجنوبية.

- إقامة منطقة أمنية مشتركة، والاتفاق على مفهوم الأمن الجماعي، ومحاربة الإرهاب ومكافحة تجارة المخدرات والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية.

- تقنين الهجرة، وإيجاد بدائل للدول المصدرة لها، بما يحقق الحد من الهجرة غير الشرعية.

- إقامة منطقة لحوار الحضارات، بحيث تصبح نقطة الوصل بين أوروبا وإفريقيا. (سياسة الجوار الأوروبية، 2012، موقع نت)

وبالنسبة للجزائر فقد وقع ساركوزي أثناء زيارته للجزائر على اتفاقيات للتعاون والشراكة بقيمة خمس مليارات دولار، نصفها يعود لشركة توتال وغاز دوفرنس، والنصف الآخر سيعود لشركات فرنسية مهمة

بقطاع الخوصصة، مع ما اقترحه من مشاريع في مجال الطاقة النووية، ونفس القضية تطرح مع الجزائر فيما يخص المنافسة الفرنسية-الأمريكية، حيث تجاوزت قيمة التبادلات التجارية بين الجزائر وواشنطن 15 مليار دولار في الوقت الذي لم تتعد فيه 8.5 مليار دولار مع فرنسا في سنة 2007 وهو تراجع محسوس لفرنسا في السوق الجزائرية، مع إدراك صانعي القرار في فرنسا بالتحدي الآسيوي في المنطقة وبالأخص من الصين وكوريا الجنوبية وحتى المنافسة في مجال الصناعات العسكرية حيث تشتد المنافسة بين روسيا وواشنطن وفرنسا لتقديم المبيعات والتجهيزات لدول الضفة الجنوبية. (صايح، م، مرجع سابق، ص 8-9)

- أما أهم تحديات الاتحاد من أجل المتوسط فتتمثل فيما يلي:

1- إزالة الفوارق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشرقية والجنوبية، وإلا سيكون الاتحاد مختل التوازن لصالح الطرف الأوروبي الأقوى الذي سيملي شروطه.

2- استمرار النزاع العربي-الإسرائيلي يعيق الاتحاد، خاصة مع رفض الدول العربية التطبيع مع إسرائيل بينما سيفرض عليها التطبيع من طرف الاتحاد الذي تنتهي إليه بسبب عضوية إسرائيل في هذا الاتحاد، مما سيوفر على إسرائيل جهودها الدبلوماسية في الحصول على اعتراف عربي بها بشكل عملي وواقعي أي اعتراف عربي بإسرائيل دون مقابل سياسي على مستوى التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي ترفضه الدول العربية، مما سينعكس سلبا على عمليات الشراكة والتعاون المتبادل.

3- لا يمكن إغفال الدور الأمريكي في وضع العراقيل أمام نجاح "الاتحاد المتوسطي" على اعتبار أنه يتعارض مع مصالحها في المنطقة، وينافس مشروعها العملاق الخاص بـ "الشرق الأوسط الكبير".

4- الحيوية بالإضافة إلى هذه الاعتبارات الإقليمية الدولية، فهناك اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة هذا التجمع الجديد وأهدافه الأساسية، حيث نجد أن تركيزه انصب على المشاريع الاقتصادية بشكل أساسي، كما ركز الجانب السياسي منه على القضايا الأمنية التي تهم الجانب الأوروبي فقط، كقضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية، مما يؤدي إلى التشكيك في صدق نوايا الطرف الأوروبي، ومدى تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الشريكة، خاصة الجنوبية منها.

5- هناك أيضا تساؤلات بشأن مستقبل الاتحاد المغربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في ظل احتواء "الاتحاد من أجل المتوسط" للدول العربية المطلة على المتوسط.

6- يرى الكثير من المحللين أن "الاتحاد من أجل المتوسط" هو كيان جديد يعيد إلى الأذهان مسألة انتشار دول الشمال وهيمتها على دول الجنوب من جديد، الأمر الذي يعيق تحقيق تنمية عادلة في ظل علاقات غير متكافئة، ومن ثم إثارة المخاوف من أن يلحق الكيان الجديد المصير نفسه الذي آلت إليه عملية برشلونة.

7- لا شك أن تأسيس مشروع عملاق كهذا، لا يمكن توافر عناصر النجاح له إلا في ظل مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، يصاحبه شفافية ونوايا صادقة من الجانب الفرنسي مع جيرانها في شرق وجنوب المتوسط، وفقا لمبدأ المساواة في تبادل المنافع والمصالح. (سامية بيبريس، 2012، موقع نت)

5- سياسة الجوار الأوروبية:

طرحت سياسة الجوار الأوروبية في سنة 2003، بعد تفكير الإتحاد الأوروبي في توسيع عضويته لدول أوروبا الشرقية، وعليه فسياسة الجوار الأوروبية تشمل الأعضاء الجدد والجيران الآخرين لأوروبا²⁶ (سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق)، وانبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الإتحاد الأوروبي، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة الذي أطلق في سنة 2003 سياسة الجوار الأوروبي، وينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها، وعلى بناء علاقة تعاون وشراكة بين الأطراف المختلفة، وهنا تكون أمام وظيفة مضاعفة هي: فصل الحدود "ترسيم الحدود" والعبور والتعاون " (ريشوم.ج.غ، 2010، موقع نت)، علما أن "المقاربة الجوارية" تم تأكيدها سابقا في "العقيدة الأمنية" المعتمدة في ديسمبر 2003، ومن خلال "الوثيقة الإستراتيجية" حول السياسة الجوار الصادرة في مارس 2004 تحت عنوان: "سياسة أوروبا الجوارية وثيقة توجيهية". (Dialogue Nord-Sud Méditerranée, 2012, site net)

- أهداف سياسة الجوار الأوروبي

لقد تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبي من أجل تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- 1- إقامة حلقة من الأصدقاء حول أوروبا، وتعزيز التعاون الاقتصادي وذلك لتعزيز الاستقرار والرفاهية في منطقة المتوسط.
- 2- الالتزام المشترك بالقيم المشتركة، وخصوصا باحترام سيادة القانون والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان (الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، 2011، موقع نت)، بالإضافة إلى تشجيع التبادلات التجارية وتحرير الأسواق ودعم المشاريع المشتركة مما يسمح بحرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات. (سياسة الجوار: إطار جديد لعلاقات أوروبا الموسعة مع جيرانها في الشرق والجنوب، 2011، موقع نت)
- 3- تحقيق أعلى مستويات الحوكمة، لخلق شراكة ذات فعالية بين أوروبا وجيرانها وصولا إلى فضاء متوسطي أكثر أمنا ورفاهية. (خيرة.ب، 2010)
- 4- وتهدف إلى التقريب أكثر فأكثر بينه وبين البلدان المجاورة من أجل المصلحة المشتركة، فهي لا تعني توسيع الإتحاد الأوروبي ولا تمنح الدول المشاركة إمكانية العضوية، وهي تهدف إلى تشجيع الحكم الرشيد والنمو الاجتماعي في بلدان الجوار. من خلال: (سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق)
- 5- توثيق العلاقات السياسية.
- 6- الاندماج الاقتصادي الجزئي.
- 7- توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط المواصفات الأوروبية.
- 8- مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.
- 9- تعزيز الأمن في البلدان المجاورة والتعاون من أجل تحقيق أهداف أساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأمام كل هذه التحديات التي تشهدها المنطقة المتوسطية وخاصة منها المنافسة الأورو-أمريكية. يلاحظ تراجع الدور الفرنسي أمام هذه القوى، فالمؤشرات الواقعية تشهد على انخفاض التأثير الفرنسي، حيث تضاعف أمام المنافسين الآخرين كألمانيا، إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً الصين القوة الصاعدة، ويظهر هذا التراجع أيضاً في ضعف الفرانكفونية، وأيضاً ضعف قدرة التوسط الفرنسي وتأثيرها في أكبر ملفات الشرق الأوسط (إسرائيل- فلسطين) و(لبنان- سوريا). (Schmid dorthé, 2013,site net)

خاتمة:

في الأخير، يمكن القول أن موضوع الأمن يمثل جوهر لكل المواضيع الأخرى، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، فهي مشتقات لموضوع الأمن الإستراتيجي.

والسياسة الأمنية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة قامت على عدة أبعاد، وهذا لأن الأمن أصبح شاملاً ومتعدد الأبعاد، حيث يحتوي كل الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الحضارية والبيئية أيضاً. كما عرف الأمن تطوراً كبيراً على مستوى التهديدات، فالיום تجاوزنا التهديد العسكري، وأصبحنا نتحدث عن الفقر والأمراض، الإرهاب، الجريمة المنظمة، غسيل الأموال، الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، وكلها تهديدات شهدتها المنطقة المتوسطية مؤخراً بشكل متفاقم، وأصبحت تشكل تحدياً لأمن فرنسا ومناطق نفوذها في جنوب المتوسط. ولهذا، ترى فرنسا أن هذه التهديدات الأمنية هي آتية من الضفة الجنوبية للمتوسط كشمال إفريقيا، ومنطقة الساحل الإفريقي، وهي البيئة التي تعرف أشكالاً متعددة وخطيرة من التهديدات الأمنية التي سبق ذكرها.

ولكن فرنسا أمام كل هذه التطورات التي عرفتها منطقة المتوسط، تضاعف أو تراجع تأثيرها ودورها، وفشلت في محاولة الإنفراد بالمنطقة المتوسطية كمجال إستراتيجي لها، حتى في منطقة المغرب العربي، وهذا أمام الهيمنة الأمريكية التي يقودها الحلف الأطلسي، والتصاعد الصيني في لعب دور اقتصادي قوي في المنطقة، وأيضاً تنامي تنافس القوى الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا، إسبانيا وإيطاليا، وتأكيد وتفعيل حضورهم في المنطقة المتوسطية.

ولهذا، تسعى فرنسا حالياً إلى إعادة مكانتها ومجدها في المنطقة، عبر التدخلات العسكرية (ليبيا، مالي..)، وخلق أطر تعاونية مشتركة بين ضفتي المتوسط للحد من هذه التهديدات، ولهذا اتجهت إلى وضع سياسات تعاون مشتركة للتصدي لها، وفي نفس الوقت للبحث عن مجال حيوي لإثبات مكانتها في المنطقة المتوسطية المهمة.

قائمة المراجع

الكتب

- 1- أمين سمير وآخرون.(1992). قضايا إستراتيجية في المتوسط. ط1، لبنان: دار الفارابي.
- 2- الحاج علي.(2006). سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 3- الزيدي وليد.(2010). السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 4- بخوش مصطفى.(2006) حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. القاهرة: دار الفجر.
- 5- بيرم فاطمة.(2009-2008). أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي. باتنة: رسالة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية.
- 6- حماد ابراهيم.(1997). اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوروبي. باريس: مركز الدراسات العربية الأوروبية
- 7- ولعلو فتح الله.(1997). المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية. ط1. المغرب: دار توبقال للنشر.
- 8- يوسف أمال.(2008). بحوث في علاقات التعاون الدولي. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

المجلات

- صايح مصطفى. (مارس 2008). "الاتحاد المتوسطي". مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.1.

المواقع الإلكترونية

باللغة العربية

- 1- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى حلف الناتو". نقلا عن الموقع:
www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy. (26/03/2012).
- 2- انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. متحصل عليه من الموقع:
www.moqatel.com (26/03/2012).
- 3- "ماذا يعني الاتحاد المتوسطي"، نقلا عن:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7504000/7504024.stm (03/04/2012)
- 4- عبد الله ضياء وآخرون. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. متحصل عليه من الموقع:
www.adamrights.org/derasat/001.htm (le: 27/03/2012)
- 5- سياسة الجوار الأوروبية. متحصل عليه من الموقع:
www.enfi-info.eu/main.php? (27/03/2012).
- 6- سامية بيبرس. "الاتحاد من أجل المتوسط، ومستقبل الشراكة الأورو-متوسطية"، نقلا عن:
www.etudiantdz.net/vb/t10133.htm. (05/01/2012).

باللغة الأجنبية

- 1- Colard Daniel colard.(2010). la conception française du nouvel ordre internationale après la chute du mur de berlin. obtenu en parcourant: www.diplomatie.gov.fr/fr/ima/pdf/fd001174.pdf. le: (24/03/2016).
- 2- Benantar Abdennour. (2010). Europe et Maghreb: Voisinage immédiat, distanciation stratégique. CREAD, Septembre.
- 3- Schmid Dorothée. (2002). " optimiser le processus de Barcelone, "Occasional Papers,N°=36.